الفصل الثالث

تقرير لجنة ميليس الثانى والقرار ١٦٤٤

المبحث الأول

ملاحظات على التقرير الثانى للجنة

لما كان السيد ميليس قد أوضح فى تقريره الأول أن هناك الكثير مما يجب عمله لاستكمال التحقيق، فقد استجاب مجلس الأمن لطلب الحكومة اللبنانية بتمديد مهمته لمدة ثلاثة أشهر أخرى انتهت فى ٢٠٠٥/١٢/١٥. خلال هذه المهلة كان أبرز أحداثها إصرار ميليس على التحقيق مع ستة من المسئولين السوريين فى مقر لجنته فى بيروت، ولكن سوريا تحرجت من إرسال مسئوليها، ومنهم مسئولون سابقون فى لبنان، كما خشيت على حياتهم ومصيرهم فى بيئة اختلط فيها العداء لسوريا بالموالاة لها. وبعد تدخل من دول عربية منها مصر والسعودية تم ترتيب اللقاء فى مقر الأمم المتحدة فى فيينا، بعد أن رفضت اللجنة مقترحات سورية بأن يكون اللقاء فى مكتب الأمم المتحدة فى دمشق أو الجولان السورى. الحدث الثانى الذى وقع خلال هذه الفترة هو أن شاهداً مقنعاً يدعى هسام هسام كان قد أدلى بمعلومات أساسية فى التحقيق فى بيروت، ولكنه فر إلى سوريا وعاد فى أقواله، وركز الإعلام السورى عليه، مما كان محل انتقاد ميليس فى تقريره. وقد ساد خلال هذه الفترة ذلك النقد الذى وجه إلى التقرير الأول، خاصة ما تردد من أن نسخة من التقرير كانت قد سربت قبل أن تعدل فى صورتها، حيث كانت تتضمن أسماء المسئولين السوريين الستة. أشيع خلال هذه الفترة أيضاً جواً من الترقب ضد سوريا، حتى إذا جاء التقرير الثانى فاجأ ميليس بعزمه على التخلى عن مهمته لأسباب لم يوضحها. ورغم إصرار الولايات المتحدة على بقائه، أصر من جانبه على الرحيل، ورشح أحد القضاة من بلجيكا، نائب المدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية ليحل محله. وقد لوحظ أن ميليس قد أدلى بأحاديث صحفية لوسائل

الإعلام العربية، منها صحيفة الشرق الأوسط، حيث أكد أنه مقتنع اقتناعاً تاماً بتورط سوريا، وهذه التصريحات تدل على نقص انضباطه والتزامه وخروجه عن الحياد وسريته، حتى رغم ترك منصبه، خاصة وأن التحقيقات التى أجرها لم ترشح متهماً واحداً.

تحليل تقرير لجنة ميليس الثانى

قدم ميليس تقريره الثانى بعد أن تم تمديد مهمة اللجنة للمرة الأولى لمدة ثلاثة أشهر، وعندما كان ميليس يستعد لترك منصبه كرئيس للجنة. تضمن التقرير متابعة للتقرير الأول، وأوضح أن هدف التمديد، كما ورد فى رسالة رئيس الوزراء اللبنانى للأمين العام للأمم المتحدة، تمكين اللجنة من المضى فى مساعدة السلطات اللبنانية لمتابعة خطوط البحث المختلفة، التى ظهرت خلال التحقيق من أجل الوصول إلى الهدف الحقيقى للجنة، وهو المساعدة فى معرفة من نفذ ونظم وشارك فى الاعتداء الإرهابى ضد الحريرى.

وأشار التقرير إلى أن اللجنة عثرت على خيوط جديدة، واستمعت إلى عدد إضافى من الشهود الذين أصبح عددهم ٥٠٠ شاهداً، وثبتت لائحة بـ ١٩ مشتبها، وقامت بتحليل كم هائل من المواد. ويمكن القول أن التقرير ينقسم إلى قسمين متداخلين:

القسم الأول، المتعلق بمتابعة فحص الأدلة، للتثبت من مصداقية بعضها، والمكالمات الهاتفية، وخاصة تلك التى وردت لقناة الجزيرة مساء يوم الاغتيال، حيث تم تحديد هوية مستخدم البطاقة، وقابلته اللجنة، ويقول التقرير أنه يبدو أن لديه تفسيرات جديرة بالثقة لتلك الاتصالات الهاتفية، والمطلوب التثبت من هذه المعلومات. **أما القسم الثانى**، وهو أغلب التقرير فى الواقع، وهو يتعلق بسوريا، وقبل أن نحدد ما تضمنه التقرير بشأن سوريا، نشير إلى أن التقرير قد اعتبر إنشاء اللجنة القضائية السورية مبادرة يجب الترحيب بها، ولكن وظيفة اللجنة هى التركيز

على التحقيق الداخلى فى القضية لتوضيح الصورة التى تحاول اللجنة الدولية استكمالها، ولكن اللجنة السورية لا تبطل أو تحل محل اللجنة الدولية، وأن إنشاء هذه اللجنة يعتبر دليلاً على رغبة سوريا فى أداء قسطها من المسئولية للوصول إلى الحقيقة. ولكن التقرير أكد أن الاستجابة الفعلية والمستمرة من جانب سوريا هى وحدها الكفيلة بإزالة أى شكوك حول دور سورى هام فى القضية.

ويمكن أن نقسم ما تضمنه التقرير بالنسبة لسوريا إلى قسمين: الأول يتصل بالتحقيقات التى أجرتها اللجنة مع المسئولين والأفراد السوريين. والثانى يتصل بما هو مطلوب من سوريا فى المرحلة الثالثة من عمل اللجنة، والممتدة من ٢٠٠٥/١٢/١٥ حتى ٢٠٠٦/٦/١٥.

أولاً: تحقيقات اللجنة مع مسئولين وأفراد سوريين

سجلت اللجنة أنه بعد مناقشات صعبة، وتأخير ردود متناقضة ومناورات إجرائية من جانب السلطات السورية تم استجواب خمسة مسئولين سوريين تعتبرهم اللجنة مشتبهاً بهم، وأنه بعد مناورات ومماطلات سوريا – كما تقول اللجنة – جرت الاستجوابات خارج سوريا وفقاً لظروف حددتها اللجنة، كما استجوبت اللجنة شاهداً سوريا فى سوريا دون تدخل من السلطات.

والحق أن ما تسميه اللجنة مناورات وتواطؤ ومماطلة هو فى الواقع محاولات سورية لضمان جدية التحقيق مع المسئولين السوريين، ووضع قواعد متفق عليها للتعاون فى هذا المجال، وهو ما رفضته اللجنة، لأن اللجنة تفسر قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٦ وكأنه وصاية على سوريا، أى تأمر فتطاع وعلى سوريا أن تستجيب دون تعقيب أو تحفظ أو شروط، أيا كان مستوى المسئول المطلوب.

تناول التقرير الشاهد المقنع هسام هسام الذى كان قد أدلى للجنة بمعلومات، ثم نقضها فى مؤتمر صحفى فى سوريا، نظمته له اللجنة القضائية السورية، وقال التقرير أن هذا دعا اللجنة الدولية إلى مراجعة تقريرها، وإعادة النظر فى الأخطاء

السابقة، ولكن التقرير لم يحدد أثر هذا العدول فى الشهادة التى احتفلت بها اللجنة كثيراً بناء على الأدلة فى تقرير اللجنة، ولكن اللجنة ركزت على مهاجمة تحقيق اللجنة القضائية السورية، واتهمتها بأنها "تهدف إلى التشكيك فى مضمون تقريرها، واتهمت السلطات السورية بالتلاعب بالسيد هسام بعد تهديده، مما يطرح تساؤلات جدية حول مدى التزام اللجنة القضائية السورية بإدارة تحقيق مستقل وشفاف ومحترف فى هذه الجريمة". ووصفت اللجنة الدولية هذا الفعل بأنه "تضليل للتحقيق داخلياً وإجرائياً".

وأشار التقرير فى الفقرة (٢٤) إلى التحقيق مع لبنانيين ممن ظهرت مؤشرات قوية على تورطهم فى الجريمة، أو أن لديهم معلومات إضافية عنها، وركز التحقيق على الروابط القوية بينهم وبين مسئولين سوريين رفيعى المستوى.

ومع ذلك أوضح التقرير فى الفقرة (٧٨) أنه «بوسع هذه اللجنة مباشرة التحقيقات مع المواطنين السوريين أفراداً أو عسكريين حول كل المسائل المتعلقة بمهمة اللجنة الدولية، كما أن بإمكان اللجنة السورية التعامل مع اللجنة الدولية والقضاء اللبنانى فى جميع القضايا المتعلقة بالتحقيق» وأضاف التقرير فى الفقرة (٨٠) إلى أن اللجنة الدولية «تأمل فى تلقى أى معلومات أو نصيحة قد تود الحكومة السورية أن تشارك اللجنة بها نتيجة لعمل اللجنة السورية، بما فى ذلك الأرشيف والوثائق الأخرى المطلوبة»

صنف التقرير السيد زهير الصديق الذى تقدم إلى اللجنة كشاهد على أنه مشتبه به، وطلب لبنان إلى فرنسا التى يقيم فيها القبض عليه، وتجرى اللجنة الاتصالات لمقابلته فى الحجز. ومعلوم أن الصديق هو الشخصية الرئيسية فى تقرير اللجنة الأول، فإذا كانت مصداقيته متدنية إلى الحد الذى يضعه موضع الاتهام فى معاملات أخرى، فإن ذلك يثير الشكوك حول أقواله وتطوعه بالاعتراف بدور مزعوم له فى الاغتيال.

تضمن التقرير حصول اللجنة على معلومات من شهود جدد تفيد بأن المخابرات السورية واللبنانية قامت بتجنيد عملاء خاصين للقيام بأعمال تتعلق مباشرة بالجريمة.

وأشار التقرير إلى حصول اللجنة على معلومات حول طرق تلاعب وسيطرة أجهزة المخابرات السورية على الوضع الأمنى فى لبنان، مثل قيام مسئول سورى رفيع المستوى بتزويد مجموعات وأفراد بأسلحة وذخائر لخلق فوضى عامة إذا اتهمت سوريا باغتيال الحريرى. ولايزال التحقيق اللبنانى حول هذه المعلومة مستمراً.

تضمن التقرير فى الفقرة (٤٦) أن "هناك وتيرة ثابتة من الأدلة الظرفية المتقاربة مرتبطة بالدافع إلى الجريمة، والتى تستند إلى الأجواء المتوترة باضطراد، التى بلغت ذروتها فى قرار الحريرى بالاستقالة"، وهى تعبيرات غامضة تعطى من الإيحاءات أكثر مما تعطى من الأدلة، وخلصت اللجنة فى هذا الصدد إلى أنها «لم تجد أى دليل ذا شأن يبدد ما ورد فى التقرير السابق فيما يتعلق بتورط مسئولين سوريين ولبنانيين كبار»، ولكن التقرير استشعر أن اختراق أجهزة الأمن والمخابرات اللبنانية والسورية للحياة اليومية اللبنانية لم تقطع بأن الطرفين اللبنانى والسورى هما المسئولان بشكل مطلق عن الاغتيال، حيث أشار بوضوح إلى أن هناك «إمكانية صغيرة بأن طرفاً ثالثاً قادر على القيام بأعمال تتصل بهذه الجريمة دون علم أجهزة الأمن اللبنانية والسورية». وسواء أراد التقرير أن ينفى أى إمكانية فى ظل السيطرة السورية واللبنانية لافتراض وجود طرف ثالث، أو أنه خانه التعبير، فإن النص الانجليزى الذى وضع به التقرير يؤيد تفسيرنا، ومادامت هناك إمكانية ولو صغيرة لوجود متهم ثالث، فلماذا لا تبذل اللجنة جهداً لاكتشاف هذا الطرف الثالث، خاصة وأن مهمتها الأصلية هى البحث عن الحقيقة وليس فى مدى تورط سوريا؟!.

ثم يعود التقرير للتلميح فى نهاية الفقرة (٥٥) «تبين الملفات بشكل خاص الدرجة التى كانت أجهزة الأمن والاستخبارات اللبنانية متداخلة ومتأثرة بنظيراتها السورية».

أشار التقرير إلى أن معلومات الشهود أوضحت أن سيارة الميتسوبيشى شوهدت قبل فترة وجيزة من التفجير فى "معسكر الزبدانى"، وأن اللجنة تريد أن تعرف طبيعة المعسكر والأنشطة التى تجرى فيه.

أشار التقرير إلى عدد من الاتصالات الرسمية بين السلطات السورية واللجنة الدولية لإبرام بروتوكول تعاون، كما أن السلطات السورية حصرت الاتصال باللجنة الدولية من خلال اللجنة السورية الخاصة، ولم يعلق التقرير على هاتين النقطتين، ولكن الجانب السورى يرى أن الأمم المتحدة رفضت فكرة البروتوكول، كما أن الأمين العام للأمم المتحدة حصر الاتصال السورى مع اللجنة الدولية وحدها، ولم يلتفت إلى مطالبة سوريا حتى الآن بإبرام هذا البروتوكول، حتى يكون مرجعاً للمحاسبة والتقييم لمدى تعاون سوريا مع اللجنة.

القسم الثانى: المطلوب من سوريا فى المرحلة القادمة (تنتهى فى ٢٠٠٦/٦/١٥)

أثار التقرير عدداً من الموضوعات التى أكد أن اللجنة سوف تتابعها مع سوريا فى الفترة الثالثة من ولايتها، وأهمها معلومات المخابرات السورية عن حادث الاغتيال، حيث أشار بعض المشتبه بهم إلى أن وثائق المخابرات السورية الخاصة بلبنان أحرقت، بينما تضمن التقرير أن رئيسة لجنة التحقيق السورية أبلغت اللجنة الدولية بأنه «لم يعثر فى أرشيف المخابرات السورية على أى مادة تتعلق باغتيال الحريرى» وختم التقرير فى هذه النقطة «تتطلب هذه المسائل تحقيقات إضافية من قبل اللجنة».

ويبدو أن هذا التناقض يرجع إلى عدم دقة تقرير اللجنة، حيث علم أن اللجنة السورية قد وافت اللجنة الدولية بما تضمنه أرشيف المخابرات السورية من معلومات حول اغتيال الحريرى، ولذلك لابد للجنة السورية من مراجعة اللجنة الدولية بهذا الشأن فى هذه المرحلة، خاصة أن اللجنة الدولية قد فوضت اللجنة السورية صراحة فى القيام بالتحقيقات السورية لمساعدة اللجنة الدولية، أى أنه لا يمكن أن نتصور أن تطلع اللجنة الدولية على ملفات المخابرات السورية.

ورد فى هذا التقرير ما سمى "بروتوكول دمشق"، أى الاتفاق بين الحريرى والسلطات السورية على وقف الحملات السياسية والصحفية، وما سجلته اللجنة من اتصال هاتفى تم اعتراضه بين العميد رستم غزالة والحريرى حول تصريح الحريرى فى الصحف اللبنانية عن حماية المسئولين عن الفساد. ونعتقد أن الجانب السورى بحاجة إلى التعليق على هذه الملاحظة من جانب اللجنة.

ورد فى الفقرة (٥٩) من التقرير أن اللجنة طلبت من سوريا توفير معلومات مفصلة حول مكان وجود السيد خالد طه، وكذلك معلومات عن سبب توقيف السيد زياد رمضان، ولم تتلقى اللجنة أى تفصيل من سوريا سوى أنه دخل البلاد.

ورد فى التقرير أن السيد رمضان السورى الجنسية قد أفاد اللجنة الدولية بأن المخابرات السورية التقت به ست مرات، وعلق التقرير بأن السيد رمضان هو «بجلاء شخصية مهمة فى التحقيق فى اغتيال الحريرى»، وأن لجنة التحقيق الدولية لم تتسلم من السلطات السورية أى محضر عن هذه اللقاءات.

ورد فى الفقرة (٧٤) من التقرير أن مجلس الأمن تبنى خلاصة اللجنة فى تقريرها الأول، وهو «إلزام السلطات السورية بتوضيح جزء مهم من الأسئلة التى بقيت دون أجوبة». وقد انتهت اللجنة فى تقريرها إلى خلاصتين هامتين وهما:

الأولى، فى الفقرة (٩١) «تحافظ اللجنة على الرأى الذى تم التعبير عنه فى تقريرها السابق بأن هناك عدداً من الدوافع الشخصية والسياسية وراء اغتيال الحريرى، وأنه تم توسيع هذا الرأى من جوانب متعددة بالدليل والشهادات». وفى الفقرة (٩٥) قال التقرير «تعتمد اللجنة على التعاون الكامل وغير المشروط للسلطات السورية فى المرحلة المقبلة من تحقيقاتها» وهما أمران رددهما التقريران الأول والثانى.

من الواضح أن التقرير الثانى لم يظهر تقدماً ملموساً فى اتجاهات التحقيق، وأنه حاول أن يظهر سوريا بمظهر المناور والمتردد والعازف عن التعاون، فى الوقت الذى أشاد بحرارة بموقف السلطات اللبنانية. ورغم ما حشده التقرير من أعداد هائلة من الشهود والمكالمات التى بلغت عشرات الآلاف من الصفحات فإن التقرير لم يصل حتى الآن إلى دليل واحد يمكن أن يكون سند إدانة لأى ممن حامت حولهم الشبهات. ويبدو أن اللجنة لم تضع معياراً حقيقياً للتمييز بين الشاهد والمشتبه به والمتهم. ووصلت بعد ٩ أشهر من التحقيقات إلى تحديد أسماء ١٩ مشتبهاً به.

من الواضح أيضاً أن التقرير يوحى بأن التحقيق لن ينتهى فى وقت قريب، وأنه يعول بشكل أساسى على معلومات المسئولين السوريين، لأنه ينطلق من افتراض مبدئى، وهو أن سوريا لها علاقة وثيقة باغتيال الحريرى. ونحن نعتقد أن إطالة أمد التحقيق هو جزء من الاستهداف السياسى لسوريا، كما أن التقرير لم يكن أميناً فى بعض المواضع، حسبما أشرنا فى هذا التحليل. ومع ذلك، فإن التركيز فى المرحلة القادمة يجب أن ينصب على حوار بناء بين اللجنة السورية ولجنة التحقيق الدولية، بصرف النظر عن هذه اللجنة هى أداة قانونية لأهداف سياسية، ويتعين تعزيز لجنة التحقيق السورية، وأن تكون هى الجهة السورية الوحيدة فى التعامل مع اللجنة الدولية وفقاً لما طلبته اللجنة الدولية نفسها، بحيث لا يظل التحقيق الدولى هو الكابوس الذى يطارد الشعب السورى، الذى يعلم جيداً أفاق اللعبة السياسية.

لا خلاف على أن إبرام بروتوكول التعاون بين اللجنة الدولية والسلطات السورية أمر أساسى، ولابد أن تنظر سوريا إلى نفسها على أنها صاحبة المصلحة فى التحقيق، وليست متهماً ينظر بحذر إلى ما يصدر عن لجنة التحقيق من أسئلة أو ملاحظات.

أما التصريحات التى أدلى بها السيد عبد الحليم خدام فهى تصلح للاستدلال من جانب اللجنة، ولا تصلح كشهادة، وهى تدخل فى إطار الصراع على السلطة، ولذلك فإن اللجنة يجب أن تلتزم الحذر فى تحديد قيمتها القانونية، رغم أن خدام تصور أنه قدم للجنة كشفاً ثميناً لإدانة سوريا، ولكن الرجل فى الواقع خلط بين عدائه للحكم فى سوريا، وبين الإضرار بوطنه، الذى يتربص به أعداؤه من كل جانب.

وأخيراً، مادام إطار التعاون بين سوريا واللجنة الدولية غير محدد، وأنه لا يجوز قانوناً أن تنظر اللجنة إلى سوريا على أنها موضع اتهام، وأن تفرض اللجنة وصايتها على سوريا ولبنان، فإن اللجنة وفقاً لقرارات مجلس الأمن هى التى تحدد مدى تعاون سوريا معها، كما أن السلطات السورية هى التى تحدد نطاق التعاون المقبول مع اللجنة، مما يؤدى إلى استمرار الأزمة بين سوريا من ناحية، ومجلس الأمن ولجنة التحقيق من ناحية أخرى، وهذا أيضاً أمر مقصود باعتباره جزءاً من خطة الاستهداف الكبرى ضد سوريا.

المبحث الثانى

تحليل قرار مجلس الأمن ١٦٤٤

عندما قدم ديتلف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية التى تشكلت بالقرار رقم ١٥٩٥ الصادر فى ٧ أبريل ٢٠٠٥ تقريره الثانى فى اغتيال الحريرى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، وبعد مناقشة المجلس لهذا التقرير أصدر قراره رقم ١٦٤٤. ونركز ملاحظاتنا على هذا القرار من الناحية القانونية فيما يلى:

أولاً: أعاد القرار التأكيد على القرارات السابقة ذات الصلة، وخاص منها بالطبع القرارين ١٥٩٥ المنشئ للجنة التحقيق، والقرار ١٦٣٦ الذى مدد مهمة ميليس ووضع له قواعد عمله لإعداد التقرير الثانى، ولكن المجلس أشار أيضاً إلى قرارين صدر عن مجلس الأمن فى إطار مكافحة الإرهاب، وهما القرار ١٣٧٣ عام ٢٠٠١، ١٥٦٦ عام ٢٠٠٤. ومعنى ذلك أن المجلس قد أدخل قضية الحريرى ضمن الظاهرة الإرهابية، التى تعول عليها الإدارة الأمريكية، والتى تعتبر أن أساس شرعيتها السياسية والقانونية فى الولايات المتحدة، وسلطتها على دول العالم الأخرى هى التصدى لمكافحة الإرهاب فى أى مكان، علماً بأن الولايات المتحدة حددت لنفسها أهداف الحملة، والتى شملت أفغانستان والعراق لاعتبارات أمريكية وصهيونية واضحة.

ثانياً: لما كان التقرير الثانى ومهمة ميليس قد تعرضا لنقد مرير فى العالم العربى، ولما كان ميليس قد أعلن فى نفس الوقت قبل تقديم التقرير بيومين بأنه يعتزم التخلى عن مهمته لاعتبارات لم يفصح عنها، فقد تعمد مجلس الأمن أن يشيد فى ديباجة القرار "بالعمل الممتاز الذي يتسم بالاقتدار المهنى فى ظل ظروف صعبة"، كما أثنى بشكل خاص على ميليس، وعلى "قدراته القيادية وتفانيه فى خدمة العدالة". وأشاد المجلس "بالتقدم" الذى أحرز فى التحقيق، ويعرب عن قلقه البالغ لأن

اللجنة أكدت استنتاجاتها السابقة، رغم عدم اكتمال التحقيق، ولذلك قرر المجلس الاستجابة لطلب رئيس وزراء لبنان بتمديد عمل اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى.

ثالثاً: شدد المجلس فى هذا القرار وفى قراراته السابقة بشأن اللجنة على أن تشكيل اللجنة إبتداءاً واستمرار عملها هو رغبة لبنانية، وأن كل عملها يهدف إلى مساعدة لبنان والسلطات اللبنانية فى التحقيق فى هذه الجريمة، بهدف التوصل إلى تقديم مرتكبى هذه الجريمة إلى العدالة، أى أن لجنة التحقيق الدولية لا تحل محل السلطات اللبنانية وتحقيقاتها، ولذلك ناشد القرار جميع الدول لمساندة لبنان واللجنة فى التحقيق وتزويدهما بأى معلومات ذات صلة بالجريمة.

رابعاً: فيما يتعلق بسوريا، اعترف المجلس بأن السلطات السورية سمحت للجنة بمقابلة مسئولين سوريين لسؤالهم، ولكن المجلس أعرب عن قلقه البالغ بسبب تقييم اللجنة للأداء السورى، وأن اللجنة لا تزال تنتظر تقديم مواد مطلوبة أخرى من السلطات السورية، وأن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذى طالب به القرار السابق رقم ١٦٣٦، وشدد المجلس على واجب سوريا وإلتزامها بالتعاون كاملاً وبدون شروط مع اللجنة، وبشكل خاص الاستجابة لما يحدده رئيس اللجنة من مجالات، وأن تنفذ فوراً أى طلبات للجنة، وأن تقييم اللجنة التعاون السورى معها كل ثلاثة أشهر، أو فى أى وقت قبل ذلك تراه مناسباً إذا رأت أن التعاون السورى لا يفى بما يتطلبه القراران ١٥٩٥، ١٦٣٦.

خامساً: من الواضح أن مهمة لجنة التحقيق الدولية لاتزال – كما حددها القرار ١٥٩٥ – هى البحث عن قتلة الحريرى، ورغم أن عدداً من الاغتيالات قد وقعت قُبَيل صدور هذا القرار، ورغم مطالبة الحكومة اللبنانية بأن يتوسع اختصاص اللجنة بحيث يشمل التحقيق فى الجرائم اللاحقة على اغتيال الحريرى، إلا أن المجلس التزام فى هذا القرار بالاختصاص الأصلى للجنة التحقيق الدولية،

ولكن القرار أشار فى ديباجته إلى أن المجلس قد تسلم بالفعل فى ٢٠٠٥/١٢/١٣ رسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام، التى يطلب فيها توسيع نطاق ولاية اللجنة، أو إنشاء لجنة تحقيق أخرى، وذلك فى التحقيق فى الهجمات الإرهابية التى وقعت فى لبنان منذ الأول من أكتوبر ٢٠٠٤ وحتى إشعار آخر، ولكن المجلس لم يستجب للطلب اللبنانى، ولكنه طلب من الأمين العام أن يقوم فى ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية بتقديم توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات فى الهجمات الأخرى.

سادساً: طلبت الحكومة اللبنانية إنشاء محكمة ذات طابع دولى لمحاكمة المسئولين عن هذه الجريمة، لكن المجلس لم يحدد موقفه من هذا الطلب، ولكن المجلس فى الفقرة السادسة من القرار أقر بطلب الحكومة اللبنانية المشار إليه، وربما يشمل تعبير "نطاق المساعدة الدولية" التى يحتاجها لبنان البحث فى المستقبل فى البدائل القضائية لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريرى.

ومن الواضح أن هذا القرار هو امتداد لقرارات المجلس الأخرى بشأن التحقيق الدولى فى مقتل الحريرى، وأنه أصر على استمرار اختصاص اللجنة بشأن هذه الجريمة وحدها لمدة ستة أشهر أخرى بصفة مبدئية، أى أن التمديد لمدد أخرى أمر وارد. أما فيما يتعلق بالتعاون السورى مع جنة التحقيق، فإنه تبنى استخلاص اللجنة فى تقريرها الثانى من أنه تعاون غير كافى. ويبدو لنا من القراءة القانونية لهذا القرار أنه قد ظل هو الآخر مثل سابقه القرار ١٦٣٦ يستند فى عمله على الفصل السابع من الميثاق، ومعنى ذلك أن الدول ملتزمة بمساعدة لبنان فى مجال التحقيق فى هذه القضية، وأن المساعدة تشمل بوجه أخص تزويدها بالمعلومات دون أن يستبعد القرار أوجه المساعدة الأخرى فى التحقيق، كما تعنى الإشارة إلى الفصل السابع فى هذا القرار أيضاً أن اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا لايزال وارداً.

ومن الواضح أن القرار قد أغفل الكثير مما كان يتضمنه مشروع القرار، ولذلك بدا هادئاً فى مجمله. يختلف تفسير هذه النتيجة النهائية، فقد يكون السبب هو التقرير نفسه، حيث لم يتضمن الكثير، كما شابه الكثير من الملاحظات وأوجه النقد، فضلاً عن أن السبب قد يكون راجعاً إلى موقف الصين وروسيا فى المجلس، مع ملاحظة أن موقفهما أصبح يميل بشكل أوضح إلى التوافق مع الولايات المتحدة فيما يحقق المصلحة المشتركة بغض النظر عن تطابق قرارات المجلس مع الميثاق.

obeikandl.com